جامعة الدول العربية
الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
الدورة الرابعة (بيروت – الجمهورية اللبنانية)
20 يناير/ كانون ثان 2019

ق- 032/ (01/19)/ 29-خ (0498)

القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية
في دورتها الرابعة
(بيروت - الجمهورية اللبنانية: 2019/1/20)

كلمة
المملكــة العربيــة السعوديــة

معالي الأستاذ محمد بن عبد الله الجدعان
وزيــر الماليــة

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

فخامة الرئيس العماد ميشال عون رئيس الجمهورية اللبنانية الشقيقة

أصحاب الفخامة والسمو

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب المعالي والسعادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أنقل لكم تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع – حفظهما الله – وتمنياتهما للقمة بالنجاح، وتعرب المملكة العربية السعودية عن بالغ الشكر والتقدير لفخامة الرئيس العماد ميشال عون رئيس الجمهورية اللبنانية الشقيقة، وحكومة وشعب لبنان الشقيق، على حسن الاستقبال وكرم الضيافة الذي يعبر عن أصالة هذا البلد وكرم شعبه، مهنئين فخامتكم على رئاسة أعمال هذه القمة، راجين لفخامتكم التوفيق في إدارة أعمالها.

كما نشكر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة في أمينها العام معالي الأستاذ أحمد أبو الغيط على الجهود المبذولة في الإعداد لهذه القمة.

أصحاب الفخامة والسمو،

الإخوة الحضور،

استضافت المملكة العربية السعودية القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية الثالثة بمدينة الرياض عام 2013م وفي العام 2018م استضافت المملكة القمة العربية التاسعة والعشرين التي أسماها خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – (قمة القدس) في تأكيد مستمر لدعم المملكة للعمل العربي المشترك وقضاياه المركزية.

لقد خرجت قمة الرياض التنموية بقرارات مهمة لدعم العمل العربي المشترك، فكانت مبادرة خادم الحرمين الشريفين بالدعوة لزيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية والشركات العربية المشتركة بنسبة لا تقل عن (50%) حيث بلغت الزيادات التي تمت حتى الآن للصناديق والمؤسسات المالية العربية وعدد من الشركات المشتركة بما يربو على سبعة ونصف مليار دولار أمريكي، والتي كان لها الأثر الكبير في تعزيز قدرات هذه المؤسسات والشركات لتمكينها من تلبية الاحتياجات التنموية لدولنا خاصة في هذه المرحلة التي تزايدت فيها هذه الاحتياجات.

كما دعمت القمة إطلاق برنامج التمويل من أجل التجارة لدعم التجارة البينية العربية، تحت مظلة المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، الذي ساهمت فيه المملكة ونفذت المؤسسة مرحلته الأولى وشرعت في تنفيذ المرحلة الثانية.

وخلال ترؤس المملكة للقمة العربية التنموية، الاقتصادية والاجتماعية حظيت العديد من القرارات الصادرة عن القمتين التنمويتين السابقتين، بالكثير من قوة الدفع لإنجازها، ومن ذلك انضمام (18) دولة عربية لمبادرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بإجمالي مساهمات بلغت (1310) مليون دولار، وبلغت مساهمة المملكة 500 مليون دولار أمريكي دعم لهذه المبادرة، هذا بالإضافة إلى ما تحقق في مجال تنفيذ القرارات المتعلقة بربط الدول العربية ببعضها، وعلى رأسها مشروع الربط الكهربائي بين المملكة العربية السعودية وجمهوريةمصر العربية الشقيقة الذي من المتوقع أن يبدأ التشغيل الكامل له في عام 2021م.

أصحاب الفخامة والسمو،

والإخوة الحضور،

يأتي انعقاد القمة العربية التنموية الرابعة في وقت تواجه فيه الأمة العربية العديد من التحديات التي تحيط بها من كل جانب، ويحرص أعداؤها على النيل منها، وإضعافها بل وإشغالها في قضايا تستنزف مواردها بدلاً من أن تستثمر كل دولة عربية مواردها لتحقيق التنمية لشعبها وتوفير سبل العيش الكريم له، وهذا يستوجب أن نكون أكثر حرصاً من أي وقت مضى على توحيد الجهود ومواجهة كل ما من شأنه زعزعة الأمن والاستقرار في دولنا،

والعمل على دفع مسيرة العمل العربي المشترك بتبني سياسات تزيد من تلاحم هذه الأمة وتعزز روابطها الاقتصادية التجارية والاستثمارية، وهنا لابد من التأكيد على تعزيز التجارة العربية البينية، وإزالة ما يواجهها من عقبات، والنظر لمصالحنا العربية المشتركة والعمل على تعزيز دور القطاع الخاص العربي، وتبني السياسات المحفزة للاستثمارات البينية، بما في ذلك مبادرة التكامل بين السياحة والتراث الحضاري والثقافي في الدول العربية، وغير ذلك من المجالات.

وتود المملكة الإشارة إلى أنها ستعيد طرح موضوع دورية انعقاد القمة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية، الذي سبق أن قدمته المملكة في قمة الرياض 2013م ونتج عنه صدور قرار القمة العربية العادية بأن تعقد هذه القمة كل أربع سنوات، ولا شك أن التطورات في المجالات التنموية: الاقتصادية والاجتماعية سريعة ومتواصلة، الأمر الذي يجعل دورية الانعقاد كل أربع سنوات أمراً لا يتسق مع الوتيرة السريعة لهذه التطورات، كما أن عقدها بشكل دوري (سنوياً) قد يكون أمراً صعباً، في ضوء انعقاد القمة العربية العادية، ولذا فإن المملكة العربية السعودية ستعيد طرح مقترح دمج هذه القمة في القمة العربية العادية لدراسته مرة أخرى، نظراً لأهمية قضايا التنمية: الاقتصادية والاجتماعية، والحاجة للمتابعة المستمرة لها، حيث من المناسب أن يكون بند المواضيع التنموية بنداً دائماً ومستقلاً على جدول أعمال القمة العربية العادية.

في الختام تكرر المملكة العربية السعودية الشكر والتقدير للجمهورية اللبنانية الشقيقة على استضافتها لهذه القمة، والشكر موصول على ما لقيته المملكة – دولة الرئاسة – من تعاون في متابعة وتنفيذ قرارات قمة الرياض 2013م، كما تشكر المملكة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على ما بذل من جهود في المتابعة لأعمال القمم السابقة، والإعداد لهذه القمة التي يحدونا الأمل جميعاً بأن تخرج بقرارات تدعم مسيرة العمل العربي المشترك، راجين لهذه القمة التوفيق والنجاح وأن تحقق لشعوبنا العربية – بحول الله – ما تصبو إلهي من استقرار وازدهار ورخاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،